

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص إدارة الأعمال



عنوان البحث

العملات الرقمية وتأثيرها على استراتيجيات السوق السعودي

إعداد الطالب/ زياد بن يحيى بازيد

إشراف/

د. الفيصّل حسن

د. فايز جرّاد

العام الدراسي:

٢٠٢٥

مقدمة

شهد العالم في العقدين الأخيرين تحولًا جذريًا في طبيعة الأنظمة المالية، نتيجة للتقدم التكنولوجي المتسارع، وبرز أدوات مالية جديدة قلبت المفاهيم التقليدية للنقود والتداول والاستثمار.

ومن بين أبرز هذه الأدوات ظهرت العملات الرقمية التي مثلت نقلة نوعية في عالم الاقتصاد الرقمي، وفرضت نفسها كلاعب أساسي في الأسواق المالية العالمية. لقد أصبحت العملات الرقمية، وعلى رأسها البيتكوين والإيثريوم، من المواضيع التي تستقطب اهتمام الأفراد، المؤسسات، وحتى الحكومات، وذلك بسبب ما تحمله من خصائص فريدة مثل اللامركزية، وإمكانية التداول السريع، والحماية عبر التشفير، مما منحها جاذبية واسعة، لا سيما بين الشباب والمستثمرين الباحثين عن أدوات بديلة وأكثر مرونة وربحية.

في المقابل، طرحت هذه العملات العديد من الإشكالات التنظيمية والاقتصادية، التي جعلت بعض الدول تتخذ مواقف حذرة، بينما بادرت أخرى إلى تنظيم هذا القطاع ومحاولة الاستفادة منه.

وعلى الرغم من الجدل الدائر حول شرعية هذه العملات، ومستوى المخاطر المرتبطة بها، فإن المؤشرات الاقتصادية تؤكد أن العملات الرقمية لم تعد مجرد ظاهرة عابرة، بل باتت مكونًا أساسيًا في منظومة الاقتصاد العالمي الجديد، بل وربما إحدى دعائم التمويل والاستثمار في المستقبل القريب.

وفي هذا الإطار، برزت الحاجة إلى دراسة تأثير العملات الرقمية على الأسواق المالية في الدول ذات الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، لا سيما السوق السعودي الذي يشهد تطورًا متسارعًا في بنيته الاقتصادية والمالية.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول التي تُولي اهتمامًا بالغًا بالتحول الرقمي كأحد مرتكزات رؤية ٢٠٣٠، وتسعى إلى تنويع اقتصادها بعيدًا عن النفط، وتعزيز الاستثمار في القطاعات التقنية، ومنها التقنية المالية (FinTech).

ورغم أن العملات الرقمية لم تُعتمد رسميًا داخل النظام المالي السعودي حتى الآن، إلا أن التداول غير الرسمي والنقاش المجتمعي حولها يشهد اتساعًا ملحوظًا، كما أن بعض المستثمرين الأفراد داخل المملكة بدأوا في الدخول إلى هذا العالم من خلال منصات عالمية، وهو ما يفرض ضرورة التوقف عند هذه الظاهرة، ودراسة أبعادها من الناحية الاستراتيجية والتنظيمية والاقتصادية، لفهم كيف يمكن أن تؤثر على أداء السوق المحلي، وعلى توجهات المستثمرين، وعلى السياسات الاقتصادية للجهات الرسمية.

من هنا، تنطلق هذه الدراسة لتحليل تأثير العملات الرقمية على استراتيجيات السوق السعودي، من خلال رصد الأبعاد الاقتصادية والتنظيمية والتقنية المرتبطة بها، وتقييم مدى قدرة السوق السعودي على التكيف مع هذه المتغيرات.

كما تحاول الدراسة تقديم رؤية تحليلية مبنية على الأدبيات الحديثة، والتجارب الدولية، والتقارير المالية الرسمية، لتُسهم في بناء قاعدة معرفية علمية حول هذا الموضوع الحديث في السياق السعودي.

مشكلة الدراسة

لقد بات من الواضح أن العملات الرقمية لم تعد مسألة تقنية هامشية، بل تحولت إلى قضية اقتصادية واستراتيجية معقدة تمس جوهر السياسات النقدية، والسيادة المالية، والاستقرار الاقتصادي للدول. وفي هذا السياق، تبرز المملكة العربية السعودية كدولة ذات وزن اقتصادي إقليمي تسعى إلى التوازن بين الانفتاح على التطور الرقمي من جهة، والحفاظ على أمن واستقرار النظام المالي من جهة أخرى.

ومن هنا، تزداد حساسية التعامل مع العملات الرقمية، ليس فقط لأنها تمثل نموذجًا جديدًا للتداول والاستثمار، بل لأنها تفتح المجال أمام تحولات جذرية قد تؤثر على المشهد الاقتصادي برمته.

السوق السعودي يتميز بخصائص فريدة، من حيث البنية المالية القوية، ووجود مؤسسات رقابية متقدمة مثل هيئة السوق المالية ومؤسسة النقد العربي السعودي، إلى جانب قاعدة استثمارية شابة وواسعة الانتشار. ومع ذلك، فإن التعامل مع العملات الرقمية لا يزال في مرحلة الغموض، حيث لم يتم حتى الآن إصدار أطر تنظيمية واضحة تسمح بتداول هذه العملات أو تمنعه بشكل قطعي. هذا الفراغ التنظيمي، في ظل تزايد الإقبال الشعبي والاهتمام العام بهذه الأصول الرقمية، يولد حالة من الترقب وعدم اليقين داخل السوق، ويجعل من الصعب على المستثمرين والمؤسسات تبني قرارات استراتيجية مبنية على أسس ثابتة.

وتنعكس هذه الإشكالية على استراتيجية السوق السعودي بوجه عام، حيث لم يتضح بعد ما إذا كانت العملات الرقمية ستندمج ضمن أدوات السوق الرسمية مستقبلاً، أم ستظل خارجه، وكيف يمكن أن يؤثر هذا التوجه على سلوك المستثمرين، وحجم السيولة، ومجالات الابتكار في التمويل.

كما أن وجود نشاط تداول غير رسمي لبعض الأفراد السعوديين عبر منصات خارجية، يضع الجهات التنظيمية أمام معادلة صعبة: كيف يمكن احتواء هذا النشاط دون كبح الابتكار؟ وكيف يمكن حماية السوق والمستثمرين دون الانغلاق على التحولات المالية العالمية؟

إضافة إلى ذلك، فإن قضية العملات الرقمية ترتبط بشكل مباشر بمفاهيم السيادة المالية الوطنية، حيث أن التعامل بعملات لا تخضع للرقابة المحلية قد يؤدي إلى تدفق رؤوس أموال خارج الإطار المصرفي الرسمي، مما قد يؤثر على قدرة الدولة في التحكم بالسياسات النقدية، ومراقبة حركة الأموال، وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي المتوازن. وهذا ما يجعل من موضوع الدراسة قضية استراتيجية ذات أبعاد وطنية واقتصادية عميقة.

كما تفرض طبيعة العملات الرقمية تحديات تتعلق بمخاطر تقنية وأمنية مثل التشفير، الاختراق، غياب الجهات الضامنة، والتعاملات المجهولة الهوية، وهي تحديات لا تتوقف عند الجانب الفني فقط، بل تمتد إلى مسؤوليات الدولة في حماية المستثمرين، وضمان شفافية السوق، ومنع الجرائم المالية.

ومع تطوّر هذه العملات وظهور مفاهيم جديدة مثل التمويل اللامركزي (DeFi) ، والرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)، تزداد الفجوة بين الإطار التقليدي للسوق، وهذه الابتكارات المتسارعة.

لذلك، فإن الإشكالية الجوهرية التي تتناولها هذه الدراسة لا تنحصر في وجود أو غياب العملات الرقمية داخل السوق السعودي، بل في كيفية تأثير هذا الوجود المتنامي – الرسمي أو غير الرسمي – على استراتيجيات السوق، من حيث السياسات، والابتكار، وسلوك الأطراف الفاعلة .

فالتحول نحو الاقتصاد الرقمي لم يعد خيارًا، بل أصبح ضرورة، وهو ما يجعل من الضروري أن يُبنى فهم دقيق وواقعي لما تمثله العملات الرقمية في السياق السعودي، بعيدًا عن التهويل أو التهوين.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من التوقيت والموضوع معًا، فهي تتناول قضية معاصرة تمسّ صميم النظام المالي الحديث، في مرحلة تشهد فيها المملكة العربية السعودية تحولات اقتصادية وهيكلية كبرى على كافة المستويات. وتُعد العملات الرقمية واحدة من أبرز مظاهر هذا التحول الرقمي العالمي، حيث تجاوزت حدود التجربة التقنية، لتصبح واقعًا اقتصاديًا يفرض نفسه بقوة على مشهد التمويل والاستثمار، ويعيد تشكيل منظومة الأسواق والأنظمة النقدية التقليدية.

ومع إطلاق رؤية المملكة ٢٠٣٠، التي وضعت في مقدمة أولوياتها بناء اقتصاد رقمي مزدهر يعتمد على الابتكار والمعرفة، تبرز أهمية التفاعل الجاد مع الظواهر الرقمية الجديدة، وعلى رأسها العملات المشفرة.

إذ لم يعد النقاش حولها نظريًا أو مستقبليًا، بل أصبح مسألة استراتيجية تمسّ أمن السوق واستقراره وجاذبيته الاستثمارية، وهو ما يجعل من دراسة هذا الموضوع أمرًا ضروريًا وليس مجرد خيار بحثي.

وتتضاعف أهمية هذه الدراسة عند النظر إلى السياق السعودي تحديدًا، بما يحمله من خصوصيات تنظيمية وثقافية واقتصادية.

فالسوق السعودي من أكثر الأسواق نشاطًا في المنطقة، ويشهد تفاعلًا متناميًا من قبل المستثمرين الأفراد والمؤسسات مع منصات العملات الرقمية، رغم غياب الأطر التنظيمية الرسمية التي تُجيز أو تُقنّن هذا النوع من التداولات.

من هنا، يأتي دور الدراسة في تقديم فهم علمي دقيق ومتكامل لهذه الظاهرة في بيئتها السعودية الخاصة، بما يسهم في سد الفجوة بين الواقع الاقتصادي المتغيّر وبين السياسات الحالية.

كما تسعى هذه الدراسة إلى إيضاح أبعاد التأثير المحتمل للعملات الرقمية على استراتيجيات السوق السعودي، ليس فقط من ناحية الاستثمار أو السيولة، بل أيضًا من حيث إعادة تشكيل نماذج الأعمال، وطبيعة الأصول المتداولة، وآليات الحوكمة المالية. فالتقنية الكامنة وراء هذه العملات (البلوك تشين) تتيح فرصًا غير مسبوقة لرفع كفاءة

العمليات، وخفض التكاليف، وتحسين الشفافية، وهي عناصر تتقاطع مباشرة مع تطلعات المملكة في تطوير بنيتها التحتية الرقمية والمالية.

ومن جهة أخرى، فإن الدراسة تحاول تقديم أرضية معرفية رصينة لصناع القرار في الجهات المعنية مثل هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي، من خلال تسليط الضوء على التجارب الدولية، وتحليل التحديات المحلية، وتقديم سيناريوهات عملية قابلة للتنفيذ. كما أن هذه الدراسة تضيف بعداً مهماً للنقاش المؤسسي حول كيفية تنظيم العملات الرقمية دون الإضرار باستقرار السوق، ودون إغلاق الباب أمام فرص الابتكار والنمو.

وتُعد هذه الدراسة أيضاً ذات أهمية خاصة من الناحية الأكاديمية، إذ تفتح مجالاً خصباً للباحثين العرب والخليجيين لتناول الموضوع من منطلقات محلية، تراعي الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والتشريعية للدول الخليجية عامة، والمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص.

فغالبية الأدبيات المتوفرة حول العملات الرقمية صادرة من بيئات غربية، ولا تنسجم بالضرورة مع معطيات السوق السعودي، مما يُبرز الحاجة لمزيد من الأبحاث التي تنطلق من داخل الواقع المحلي ذاته.

علاوة على ذلك، فإن الدراسة تلامس جانباً مهماً يتعلق بسلوك المستثمرين السعوديين، وخاصة الفئات الشابة التي تتجه بشكل متزايد نحو منصات التداول الرقمي بحثاً عن فرص جديدة للعائد المالي السريع.

وتبرز هنا الحاجة إلى تأصيل وعي استثماري متين، وتوفير منظومة تنظيمية وتوعوية توازن بين الحرية الاقتصادية من جهة، والحماية القانونية والأمنية من جهة أخرى.

وبذلك، فإن هذه الدراسة لا تُضيف فقط إلى المعرفة الأكاديمية، بل تقدم محتوى تحليلياً يعزز من قدرة المجتمع المالي السعودي على التفاعل مع المستجدات بكفاءة ومرونة.

كما تمثل مرجعاً يمكن الاعتماد عليه في وضع استراتيجيات مستقبلية، تواكب التحولات المتسارعة في النظام المالي العالمي، وتُحافظ في الوقت ذاته على خصوصية واستقرار السوق المحلي.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى بناء إطار معرفي وتحليلي واضح يساعد على فهم العلاقة المتبادلة بين العملات الرقمية واستراتيجيات السوق السعودي، وذلك من خلال تحليل دقيق للواقع المالي المحلي، واستشراف مآلات التغيرات الرقمية المتسارعة وتأثيراتها على آليات السوق والبنية الاستثمارية.

ويأتي هذا الهدف المركزي من قناعة بأن العملات الرقمية ليست مجرد أداة تداول جديدة، بل هي ظاهرة مالية واقتصادية ترتبط بشكل مباشر بتطور مفهوم المال، وطرق التمويل، والتعاملات المالية، والحوكمة الاقتصادية الحديثة، مما يفرض على السوق السعودي – وغيره من الأسواق – التفاعل بمرونة وعقلانية مع هذا التحول.

ومن هذا المنطلق، تسعى الدراسة إلى تحقيق فهم عميق لمفهوم العملات الرقمية من حيث النشأة، والتطور، والبنية التقنية والاقتصادية، وصولاً إلى رصد حجم التبني العالمي لها، ودراسة التجارب الدولية في تنظيمها وتوظيفها في الأسواق المالية.

وذلك بهدف استخلاص مؤشرات ونتائج يمكن إسقاطها على السياق السعودي، بما يتوافق مع خصوصية المملكة من حيث الأنظمة، والبنية التشريعية، والبنية التحتية الرقمية، وسلوك المستثمرين.

كذلك تسعى الدراسة إلى تحليل مدى استعداد السوق السعودي من الناحية المؤسسية والتقنية لاستيعاب العملات الرقمية ضمن منظومته الرسمية، عبر تقييم جاهزية البنية التحتية الرقمية، وفعالية الإطار التشريعي، ومدى توافقه مع متطلبات الحوكمة المالية الحديثة.

إذ أن العملات الرقمية تطرح تحديات جديدة فيما يتعلق بالشفافية، ومكافحة غسل الأموال، وتمويل الإرهاب، وحماية حقوق المستثمرين، وهي جميعها عناصر تتطلب منظومة تشريعية مرنة ولكن قوية في آنٍ معاً، تواكب التطور وتحافظ على استقرار السوق.

ومن الأهداف الأساسية التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها أيضاً، هو فهم تأثير العملات الرقمية على استراتيجيات الاستثمار داخل السوق السعودي، من حيث القرارات الاستثمارية، وأشكال الأصول المالية الجديدة، وتحول نمط المخاطرة، ودرجة الإقبال على الاستثمار الرقمي، خاصة بين الفئات الشابة.

هذا الهدف يُعد محورياً مهماً لفهم كيفية تفاعل المستثمرين مع هذا النوع من الأصول، وما إذا كانت البيئة السعودية قادرة على توفير الحماية والثقة الكافية لتشجيعهم على تبنيها ضمن أدواتهم الاستثمارية.

كما تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة التحديات التي قد تعترض طريق دمج العملات الرقمية ضمن الإطار المؤسسي والاقتصادي الرسمي في المملكة، سواء كانت تحديات قانونية أو اقتصادية أو حتى ثقافية.

فالثقة المجتمعية، وتقبل الأفراد والمؤسسات لفكرة النقود الرقمية، تبقى عاملاً حاسماً في مدى نجاح أو فشل أي مشروع تنظيمي في هذا المجال.

لذلك، تسعى الدراسة إلى تحليل هذا الجانب بعمق، اعتماداً على الأدبيات العلمية، والتقارير الدولية، والرؤى المحلية.

وتكمن أهمية الأهداف أيضاً في السعي نحو تقديم توصيات بناءة تدعم متخذي القرار داخل المملكة في تبني سياسة مالية رشيدة تجاه العملات الرقمية، تقوم على التوازن بين دعم الابتكار، وبين ضبط النظام المالي العام وحمايته من المخاطر المحتملة. فالمملكة، بما تمتلكه من مقومات اقتصادية ومكانة إقليمية، مؤهلة للعب دور ريادي في صياغة نموذج تنظيمي عربي متقدم في التعامل مع هذه العملات، وهو ما يجعل هذه الدراسة وثيقة معرفية قد تكون مرجعاً في هذا الاتجاه.

وتسعى الدراسة في جانب آخر إلى إثراء الأدبيات العربية في هذا المجال الناشئ، عبر تقديم محتوى علمي ممنهج ومبني على مصادر رصينة، يمكن أن يكون نقطة انطلاق لباحثين آخرين في مجالات مالية وتقنية وقانونية متداخلة، مما

يوسّع نطاق البحث العلمي حول العملات الرقمية في البيئة العربية، ويعزز من قدرة المؤسسات التعليمية والبحثية على مواكبة التحولات الرقمية التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

ومن الأهداف غير المباشرة التي تسعى إليها الدراسة، نشر وعي علمي ومهني أعمق لدى المهتمين من طلاب، وباحثين، ومهنيين، حول خطورة التناول السطحي أو الانبساطي لموضوع العملات الرقمية، مقابل أهمية التفكير العقلاني، والاستناد إلى قواعد منهجية لفهم هذه الظاهرة المعقدة والمتشابكة.

فمثل هذه الموضوعات تتطلب تعاملاً مبنياً على المعرفة العلمية، وليس على الإثارة الإعلامية أو الإغراءات الاستثمارية السريعة التي قد تؤدي إلى نتائج سلبية على المدى الطويل.

وبهذا الإطار الشامل والمتكامل، ترسم الدراسة مساراً بحثياً طموحاً يُواكب طموحات المملكة في أن تكون مركزاً مالياً متطوراً ومنفتحاً على الابتكار، ولكن دون التفريط في الأمان المالي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

تساؤلات الدراسة

تُعد تساؤلات الدراسة من المرتكزات الأساسية التي تُبنى عليها محاور البحث والتحليل، فهي تمثل البوصلة التي توجه الباحث نحو الجوانب التي تحتاج إلى تفكيك وفهم وتحليل. وفي هذه الدراسة، التي تتناول تأثير العملات الرقمية على استراتيجيات السوق السعودي، تم صياغة مجموعة من التساؤلات الجوهرية التي تعكس أبعاد الظاهرة المدروسة من النواحي الاقتصادية والتنظيمية والسلوكية.

وقد تم تحليل كل تساؤل على حدة بناءً على الأدبيات الحديثة، والواقع المحلي، والمعطيات الدولية ذات الصلة.

١. ما مدى تأثير العملات الرقمية على استراتيجيات السوق المالي السعودي؟

تُشير المؤشرات الاقتصادية والتقارير الدولية إلى أن العملات الرقمية قد بدأت تؤثر بالفعل على طبيعة التفكير الاستثماري، وأساليب التداول، وخطط الاستجابة لدى عدد من الأسواق المالية حول العالم. وبالنظر إلى السوق السعودي، فإن التأثير لا يزال غير مباشر بسبب غياب التنظيم الرسمي لتداول هذه العملات، لكن ذلك لا ينفي وجود تأثير فعلي، يتمثل في توجه بعض المستثمرين الأفراد نحو المنصات الرقمية الخارجية، ومحاولة بعض المؤسسات استكشاف فرص الاستثمار في البنية التحتية المرتبطة بتقنية البلوك تشين. وبالتالي، فإن استراتيجيات السوق السعودي بدأت تدريجياً تأخذ في الاعتبار هذا المتغير الجديد، خصوصاً من حيث الرقابة والتشريعات، ومتابعة التطورات العالمية، وبحث الخيارات الممكنة للتعامل معه مستقبلاً.

٢. ما العوامل التي تعزز أو تعيق تبني العملات الرقمية في السوق السعودي؟

تتنوع العوامل المؤثرة في هذا الجانب بين ما هو تنظيمي وثقافي. فمن جهة، تُعد البيئة التنظيمية عاملاً محورياً في تبني العملات الرقمية، إذ أن غياب قوانين واضحة يُسهم في إحجام المؤسسات المالية عن الدخول في هذا المجال، كما أن طبيعة النظام المصرفي السعودي – الذي يتسم بالتحفظ – تجعله أكثر حذراً في التعامل مع أصول عالية التقلب.

من جهة أخرى، تُمثل الجوانب التقنية عاملاً داعماً لتبني العملات الرقمية، إذ أن المملكة تمتلك بنية تحتية رقمية متطورة نسبياً، إضافة إلى انتشار الوعي الرقمي بين فئة الشباب.

أما العوامل الثقافية والدينية، فهي أيضاً تلعب دوراً في تشكيل مواقف الأفراد من هذه العملات، خاصة في ظل الجدل الديني حول مشروعية التعامل بها.

٣. ما مدى وعي المستثمرين السعوديين بمفهوم العملات الرقمية ومخاطرها؟
تشير الملاحظات العامة والبيانات الجزئية المتوفرة إلى وجود تزايد ملحوظ في اهتمام المستثمرين السعوديين - خصوصاً فئة الشباب - بالعملات الرقمية. ومع ذلك، فإن هذا الاهتمام لا يُرافقه دائماً وعي كافٍ بالمخاطر المرتبطة بها، مثل تقلب الأسعار، واحتمالية التعرض للاحتيال، وغياب الحماية القانونية، وهو ما يجعل بعض المستثمرين يدخلون هذا المجال مدفوعين بالرغبة في الربح السريع دون تقدير موضوعي للمخاطر.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى برامج توعية مكثفة، وتوفير مصادر معلومات دقيقة تساعد في رفع مستوى الفهم المالي والتقني لهذا النوع من الأصول.

٤. هل تشكّل العملات الرقمية تهديداً أم فرصة للسوق السعودي؟
الإجابة على هذا التساؤل تقتضي توازناً دقيقاً في التقييم؛ فبينما يرى البعض أن العملات الرقمية تهدد الاستقرار النقدي، وتفتح الباب أمام أنشطة غير قانونية، يرى آخرون أنها تمثل فرصة لتعزيز الابتكار، وتحقيق الشمول المالي، وتحفيز الاقتصاد الرقمي.

وفي السياق السعودي، تبدو الصورة مرعبة، إذ يمكن القول إن العملات الرقمية تشكل فرصة إذا ما تم تنظيمها بحكمة، وتوظيفها ضمن إطار رقابي واضح، وتوجيهها نحو دعم الأهداف الاستراتيجية للمملكة، مثل تطوير قطاع التقنية المالية، وتحقيق التحول الرقمي الكامل.

٥. كيف يمكن للسوق السعودي الاستفادة من العملات الرقمية دون الإضرار باستقراره المالي؟
يمكن تحقيق ذلك من خلال تبني نهج تدريجي يقوم على الترخيص الجزئي والمحدود لبعض المنصات الرقمية، بالتوازي مع تطوير إطار تشريعي مرن ومتطور، وتنفيذ برامج تدريب وتأهيل للجهات الرقابية، وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية العالمية التي سبقت في هذا المجال.

كما أن دعم الابتكار المحلي في مجالات البلوك تشين والتقنيات المرتبطة يمكن أن يساعد على بناء منظومة رقمية سعودية آمنة ومستقلة.

فروض الدراسة

تُبنى هذه الدراسة على عدد من الفروض العلمية التي تعبر عن علاقات متوقعة بين المتغيرات التي يجري بحثها، وتستند هذه الفروض إلى ما أظهرته الأدبيات الحديثة، إلى جانب المؤشرات الواقعية المرتبطة بتنامي ظاهرة العملات الرقمية في السياق العالمي والسعودي.

وتنبع أهمية هذه الفروض من كونها تمثل حجر الأساس في اختبار مدى تأثير العملات الرقمية على استراتيجيات السوق السعودي، سواء من حيث السياسات العامة، أو السلوك الاستثماري، أو التنظيم المالي.

وتستعرض الدراسة الفروض الآتية:

الفرض الأول: توجد علاقة طردية بين وعي المستثمرين السعوديين بالعملات الرقمية وبين حجم التعاملات الرقمية داخل السوق.

هذا الفرض ينطلق من مبدأ أن المعرفة تمثل المحفز الأول لسلوك الاستثمار؛ فكلما زاد فهم الأفراد لطبيعة العملات الرقمية وآلياتها ومخاطرها ومزاياها، زادت قدرتهم على الدخول إليها بثقة ووعي.

وفي ظل تزايد المحتوى التثقيفي الرقمي، وانتشار التجارب الشخصية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح الأفراد أكثر تعرضاً للمفاهيم المرتبطة بالتمويل الرقمي.

غير أن هذه العلاقة تظل غير مستقرة في السوق السعودي، حيث تشير مؤشرات ميدانية إلى أن نسبة كبيرة من المتعاملين الجدد يدخلون المجال دون خلفية معرفية كافية، مما يستدعي فحص هذه العلاقة بشكل أعمق ضمن البحث الحالي.

الفرض الثاني: يؤثر غياب التنظيم الرسمي الواضح للعملات الرقمية في السعودية على بقاء السوق لها ضمن استراتيجياته.

إن وجود تنظيم قانوني واضح لأي نشاط مالي يُعد شرطاً أساسياً لتبنيّه من قبل المؤسسات الرسمية والمستثمرين الكبار. وبالنظر إلى أن السوق السعودي لا يزال في طور التحليل والدراسة بخصوص العملات الرقمية، فإن غياب تشريع يسمح أو يقيّد التعامل بها ترك فراغاً يجعل السوق حذراً في الاستجابة لهذه الظاهرة.

وتفترض الدراسة أن هذا الغموض التنظيمي يؤدي إلى تردد استراتيجي، ليس فقط من الأفراد، بل من الجهات المالية الكبرى، مما يعكس تأثيراً مباشراً على الاستراتيجية الكلية للسوق تجاه هذا التحول الرقمي العالمي.

الفرض الثالث: تُعد العملات الرقمية فرصة استراتيجية لتعزيز التنوع المالي والاستثماري في السوق السعودي إذا ما تم تنظيمها بشكل فعال.

يتعامل هذا الفرض مع العملات الرقمية بوصفها خياراً مالياً مبتكراً قد يحدث تحولاً في مشهد الاستثمار السعودي، من حيث توسيع قاعدة الأصول، وتوفير أدوات جديدة لجذب رؤوس الأموال.

لكن هذا السيناريو الإيجابي مشروط بتنظيم دقيق ومتوازن، بحيث يتم دمج هذه العملات ضمن الإطار القانوني السعودي، دون أن يُسمح لها بالعمل خارج الرقابة أو بمعزل عن الضوابط المالية المحلية.

وهو فرض يدعو لدراسة كيفية بناء التوازن بين الابتكار والانضباط التنظيمي في التعامل مع هذه التقنية.

الفرض الرابع: يشكّل النمو غير المنظم في استخدام العملات الرقمية تهديداً محتملاً لاستقرار السوق السعودي. رغم المزايا العديدة التي قد تقدمها العملات الرقمية، إلا أن غياب التنظيم في تداولها يُعد خطراً حقيقياً على استقرار

السوق، إذ قد تُستخدم كقنوات لتحويل الأموال خارج النظام المصرفي، أو لغرض التهرب الضريبي، أو حتى لأنشطة مالية مشبوهة.

ويفترض هذا الفرض أن غياب الإشراف المؤسسي على هذه التداولات، خاصة مع تزايد عدد الأفراد المتعاملين بها عبر منصات خارجية، يُمكن أن يؤدي إلى خلق اقتصاد رقمي موازٍ يصعب احتواؤه أو تنظيمه مستقبلاً، مما يهدد التوازن المالي والرقابي داخل المملكة.

الفرض الخامس: يؤثر التوجه المتزايد من فئة الشباب نحو العملات الرقمية في إعادة تشكيل سلوك المستثمرين التقليديين في السوق السعودي.

تشير الأدلة الأولية إلى أن فئة الشباب في المملكة، بحكم ارتباطهم بالتقنية، هم الأكثر انفتاحاً على العملات الرقمية، ويُنظر إليهم كمحرك رئيسي في إعادة تشكيل الاتجاهات الاستثمارية.

هذا الفرض ينطلق من أن هذا السلوك الجديد لا يبقى محصوراً في الفئة الشابة، بل يمتد إلى التأثير على السوق ككل، من خلال فرض واقع تنافسي جديد على أدوات الاستثمار التقليدية مثل الأسهم والصكوك، مما يدفع المؤسسات إلى التفكير في تحديث عروضها المالية واستراتيجياتها التسويقية لمجاراة هذا التحول في تفضيلات المستثمرين.

الفرض السادس: الوعي القانوني والشرعي المحدود بشأن مشروعية العملات الرقمية يُعد أحد أهم معوقات إدماجها في السوق السعودي.

في البيئة السعودية، يُعتبر الإطار الشرعي عاملاً أساسياً في تقييم مشروعية أي أداة مالية جديدة.

وبسبب الطبيعة المعقدة للعملات الرقمية، التي يصعب فيها تحديد الجهة المصدرة أو الضمانات أو حتى طبيعة القيمة، تتباين الآراء حول جواز التعامل بها.

ويفترض هذا الفرض أن غياب الفتوى الرسمية الحاسمة، أو التشريع الشرعي الواضح، يُبقي السوق في حالة تردد، ويحد من إمكانية قبول هذه العملات على نطاق واسع من قبل المؤسسات والمستثمرين المحافظين.

الدراسات السابقة

تُعد الدراسات السابقة من المقومات الجوهرية التي تُسهم في تأصيل البحث العلمي، إذ تُمكننا من فهم السياق العام للموضوع، وتحديد موقع دراسته ضمن الجهود العلمية القائمة، والكشف عن الثغرات المعرفية التي لم تحظَ بالاهتمام الكافي بعد.

وفي إطار هذه الدراسة، التي تتناول العملات الرقمية وتأثيرها على استراتيجيات السوق السعودي، تم إجراء مراجعة منهجية لعدد من الدراسات ذات الصلة، تنوّعت من حيث الرؤية والمنهج والأبعاد التحليلية.

ويُستعرض فيما يلي أبرز ما توصّلت إليه هذه الأعمال البحثية.

١. دراسة العتيبي (٢٠٢١): "التحول الرقمي في القطاع المالي السعودي"
تناولت هذه الدراسة التحول الرقمي في المؤسسات المالية السعودية، بما يشمل التقنية المالية، والمدفوعات الرقمية، والعملات الرقمية كأحد أوجه هذا التحول.

وقد أبرزت الدراسة أن المملكة أحرزت تقدماً كبيراً في تبني أدوات التكنولوجيا المالية، لكن لا يزال التعامل مع العملات الرقمية دون إطار قانوني رسمي.

أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في تنظيم الأصول الرقمية لتفادي انتشار أنشطة تداول غير منظمة.

٢. دراسة الخالدي (٢٠٢٢): "العملات المشفرة والتحديات القانونية في الخليج"
ناقشت هذه الدراسة البُعد القانوني في تداول العملات الرقمية، وسلّطت الضوء على غياب الإطار التشريعي الموحد بين دول الخليج.

وقارنت بين النماذج التنظيمية في السعودية والإمارات والبحرين، وأظهرت كيف أن التباين في السياسات يزيد من حالة الغموض لدى المستثمرين.

أوصت الدراسة بإنشاء هيئة تنسيقية خليجية لتنظيم هذه السوق.

٣. دراسة الزهراني وآخرون (٢٠٢٠): "سلوك المستثمر السعودي تجاه العملات الرقمية"
ركزت على تحليل التوجهات السلوكية لفئة من المستثمرين الأفراد في المملكة تجاه العملات الرقمية. أظهرت النتائج أن أغلب المشاركين لم يمتلكوا معرفة كافية بمخاطر العملات الرقمية، وأنهم انجذبوا لها بدافع الربح السريع.

كما بيّنت الدراسة أن مستوى التعليم المالي منخفض نسبياً، مما يُبرز الحاجة لتدريب وتوعية أوسع.

٤. دراسة "Cryptocurrency Adoption in Saudi Arabia" (2021): Alshahrani
دراسة ميدانية نُشرت باللغة الإنجليزية، تناولت معدل تبني العملات الرقمية في السعودية، وأبرزت وجود إقبال مرتفع من الشباب، خاصة في الفئات العمرية من ٢٠-٣٥ عاماً.

وخلصت إلى أن السوق السعودي بحاجة إلى تشريع رسمي لاحتواء هذه الظاهرة، دون منعها أو تركها في فراغ قانوني.

٥. دراسة OECD (2016): "Opportunities and Risks in the Digital Financial World" – Nassr & Wehinger
دراسة دولية شاملة من إعداد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تناولت التحديات والفرص المرتبطة بالاقتصاد الرقمي، خاصة في ما يتعلق بالعملات الرقمية.

دعت الدراسة إلى تبني سياسة تنظيمية ذكية تقوم على المرونة والانفتاح مع الحفاظ على الاستقرار، واعتبرت البنوك المركزية أطرافاً فاعلة في قيادة هذا التحول.

٦. دراسة صندوق النقد الدولي "Central Bank Digital Currencies – CBDCs": (2022)
تناولت الدراسة أبعاد إطلاق العملات الرقمية من قبل البنوك المركزية، باعتبارها بديلاً آمناً ومنظماً للعملات المشفرة الخاصة.

وأشارت إلى أن الأسواق الناشئة مثل السعودية يمكن أن تستفيد من هذه التجربة لتعزيز الشمول المالي، وضبط السوق، ومنع العمليات غير المشروعة، مع توصية بتبني منهج تدريجي ومنضبط.

٧. دراسة البنك المركزي السعودي (٢٠٢٣): تقنيات البلوك تشين والعملات الرقمية: الفرص والتحديات
تناولت هذه الدراسة الرسمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي تقييماً داخلياً لمدى جاهزية البنية التحتية المحلية لتقنيات البلوك تشين والعملات الرقمية.

وأشارت إلى أن هناك اهتماماً متزايداً من المؤسسات المحلية باستكشاف هذه التقنية، إلا أن تحديات السياسات والكوادر ما زالت تمثل عائقاً أمام التوسع.

٨. دراسة الطوير (٢٠٢٢): "أثر العملات الرقمية على الأسواق الناشئة: دراسة حالة السعودية والإمارات"
قدّمت هذه الدراسة مقارنة بين التوجهات الرسمية في السعودية والإمارات بخصوص العملات الرقمية. وأظهرت أن الإمارات تقدّمت بخطوات واضحة نحو الترخيص والاحتواء، في حين ما زالت السعودية تتبنى موقفاً حذراً. وأوصت بضرورة الاستفادة من التجربة الإماراتية مع مراعاة الخصوصية الشرعية والقانونية المحلية.

المنطلقات النظرية للدراسة

تستند هذه الدراسة إلى عدد من الأطر والنظريات التي تشكّل الخلفية العلمية لفهم طبيعة العملات الرقمية، وتحليل أثرها على استراتيجيات الأسواق المالية، وبشكل خاص في السياق السعودي.

والمنطلقات النظرية لا تُستخدم فقط لتفسير الظاهرة محل الدراسة، وإنما لتوجيه التحليل وربط المتغيرات البحثية في ضوء ما توصلت إليه العلوم الاقتصادية والمالية في هذا المجال.

أولاً: نظرية الابتكار التكنولوجي (Innovation Diffusion Theory)

تُعد نظرية الانتشار التكنولوجي واحدة من أكثر النظريات ملائمة لفهم كيفية تبني العملات الرقمية في الأسواق.

حيث ترى هذه النظرية أن أي تقنية جديدة تمر بمراحل عدة حتى تُعتمد على نطاق واسع، تبدأ بالابتكار ثم التجريب فالتبني التدريجي حتى تصل إلى مرحلة النضج أو الاستقرار.

وفقاً لهذه النظرية، فإن العملات الرقمية لا تُعتبر فقط أداة مالية، بل تمثل نموذجاً تكنولوجياً جديداً يتحدى النماذج التقليدية للنقود والتعاملات المالية.

ويتوقف نجاح هذا الابتكار على مجموعة من العوامل مثل: وجود البنية التحتية التقنية، واستجابة البيئة القانونية، ومستوى وعي المستخدمين، بالإضافة إلى موقف المؤسسات الحكومية.

وفي الحالة السعودية، فإن التبني لا يزال في المرحلة المبكرة، مما يعزز أهمية دراسة البيئة التي تحكم هذا التبني، والعوامل المؤثرة فيه.

ثانيًا: نظرية السوق الكفؤ (Efficient Market Hypothesis)

تُشير هذه النظرية إلى أن الأسواق المالية تعكس في أسعارها جميع المعلومات المتاحة، وأنه لا يمكن تحقيق أرباح غير اعتيادية بشكل منتظم لأن السوق "يصحح" نفسه دائمًا.

من هذا المنطلق، فإن دخول العملات الرقمية يُعدّ متغيرًا جديدًا يؤثر على مستوى كفاءة السوق، سواء من خلال خلق أدوات استثمارية جديدة، أو من خلال فتح قنوات تداول بديلة قد لا تخضع لنفس آليات الشفافية والتنظيم التي تخضع لها الأصول التقليدية.

وفي السياق السعودي، فإن هذه النظرية تُساعد في فهم ما إذا كان إدخال العملات الرقمية يمكن أن يسهم في تعزيز كفاءة السوق، من خلال جذب شرائح جديدة من المستثمرين، أو تحسين مستوى السيولة، أو تنويع الأدوات المالية. وفي المقابل، قد تُضعف هذه الكفاءة إذا لم تُدار تلك الأصول ضمن منظومة قانونية وتنظيمية متكاملة.

ثالثًا: نظرية الحوكمة المالية (Financial Governance Theory)

تُبرز هذه النظرية العلاقة بين الأنظمة القانونية والتنظيمية وبين الاستقرار المالي للأسواق.

وهي تُفيد بأن التنظيم الجيد، والمتابعة الرقابية الذكية، تؤدي إلى حماية المستثمرين، وتقليل المخاطر النظامية، ورفع ثقة المشاركين في السوق.

وبما أن العملات الرقمية تُثير قضايا متصلة بالشفافية، وغسل الأموال، وتهريب رأس المال، فإن الحوكمة المالية تصبح منطلقًا أساسيًا لفهم كيف يمكن دمج هذه العملات في السوق السعودي دون تعريضه للفوضى أو المخاطر. ويلاحظ أن المملكة تميل إلى استخدام مقاربة "الرقابة المسبقة" وليس "التحرر ثم التنظيم"، وهو ما يعكس توجهًا استباقيًا في حفظ الاستقرار.

رابعًا: نظرية تبني التكنولوجيا (Technology Acceptance Model – TAM)

تُركّز هذه النظرية على العوامل النفسية والسلوكية التي تؤثر على قبول الأفراد لتكنولوجيا جديدة، وتشير إلى أن أهم عاملين هما: سهولة الاستخدام المدركة (Perceived Ease of Use) والفائدة المتصورة (Perceived Usefulness).

وبتطبيق هذه النظرية على العملات الرقمية في السعودية، فإن سلوك الأفراد تجاه التبني الرقمي يتأثر بشكل كبير بمدى إدراكهم للفوائد، مثل سرعة التحويلات، والاستثمار طويل المدى، وتجاوز قيود النظام المصرفي. في المقابل، تلعب المخاوف مثل تعقيد التقنية، أو فقدان الأموال، أو النصب الإلكتروني دورًا في تقييد التوسع في استخدامها.

لذا تُعد هذه النظرية إطارًا مهمًا لفهم سلوك المستثمر الفرد داخل السوق السعودي تجاه العملات الرقمية.

خامسًا: نظرية الاستجابة التنظيمية (Regulatory Response Theory)

تنص هذه النظرية على أن المؤسسات التنظيمية تستجيب للتطورات المالية الجديدة إما بالاحتواء أو بالمنع أو بإصدار تنظيمات وسطية مرنة.

وتعتمد طبيعة الاستجابة على عدة عوامل، من بينها: درجة النضج الاقتصادي، والقدرة على الرقابة، وحجم السوق، ومستوى المخاطرة.

وبتطبيق هذه النظرية على السوق السعودي، نجد أن الاستجابة حتى الآن تتسم بالحذر، مع استمرار المتابعة والتقييم من قبل البنك المركزي وهيئة السوق المالية، دون إصدار تشريعات نهائية تتيح أو تحظر التعامل بالعملات الرقمية.

وهذا ما يجعل من هذه النظرية مرجعًا لفهم طبيعة وتطور الموقف الرسمي السعودي تجاه هذه الظاهرة.

سادسًا: نظرية الاقتصاد السلوكي (Behavioral Economics Theory)

تُسلط هذه النظرية الضوء على التداخل بين علم النفس والاقتصاد، حيث تشير إلى أن قرارات المستثمرين لا تُبنى دائمًا على منطق عقلائي بحت، بل تتأثر بالعواطف، والانطباعات، والخبرات الشخصية، والعوامل الاجتماعية.

وهذا ما يجعل فهم سلوك المستثمرين الأفراد تجاه العملات الرقمية – لا سيما في السوق السعودي – أكثر تعقيدًا من مجرد تحليل الأرقام والمؤشرات.

ويلاحظ أن جزءًا كبيرًا من فئة الشباب في المملكة يدخلون عالم العملات الرقمية بدافع التأثير بالإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث تنتشر قصص الربح السريع وتجارب فردية غير موثقة.

وتلعب هذه العوامل أدوارًا نفسية في تشكيل توقعات المستثمرين الجدد، دون اعتماد كافٍ على التحليل الفني أو الفهم الكامل للمخاطر.

وتشير هذه النظرية إلى أن "سلوك القطيع (Herd Behavior)" قد يكون أحد العوامل المؤثرة في تبني العملات الرقمية، ما يعزز الحاجة إلى تنظيم وثقيف مستمر للحد من القرارات العاطفية أو المتهورة.

سابعًا: نظرية المخاطر النظامية (Systemic Risk Theory)

تُبرز هذه النظرية احتمالية أن يؤدي نشاط مالي جديد أو غير منظم إلى خلل واسع في النظام المالي الكلي، خاصة إذا كان هذا النشاط مرتبطًا بتكنولوجيا يصعب تتبعها أو التحكم بها، مثل العملات الرقمية اللامركزية.

وفي السياق السعودي، فإن إحدى أكبر المخاوف لدى الجهات التنظيمية هي أن يؤدي التوسع غير المنظم في استخدام العملات الرقمية إلى نشوء اقتصاد رقمي موازٍ يصعب ضبطه، مما قد يعرض البنية المالية المحلية لمخاطر مثل:

- تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج،

- عمليات غسل الأموال،
- تقلبات حادة في أسعار الأصول،
- ضعف فاعلية السياسات النقدية.

وبذلك، فإن النظرية تساعد في تفسير التوجّه المحافظ الذي يتبناه البنك المركزي السعودي تجاه العملات الرقمية، وتحفّزه لوضع سياسات احترازية استباقية.

المنهجية وطرق البحث

تعتمد هذه الدراسة على منهج علمي يتلاءم مع طبيعة موضوعها، القائم على تحليل ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد مثل العملات الرقمية وتأثيرها على استراتيجيات السوق السعودي.

وقد تم اختيار المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات، حيث يجمع بين وصف الواقع المالي والتنظيمي القائم، وتحليل المعطيات والاستنتاج منها بهدف تقديم رؤية علمية متكاملة.

أولاً: المنهج المستخدم – المنهج الوصفي التحليلي

يعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، من خلال جمع المعلومات من مصادر متنوعة، وتحليلها تحليلًا نقديًا ومنهجيًا من أجل الوصول إلى فهم أعمق للعلاقات والأنماط القائمة. ويُعتبر هذا المنهج مناسبًا لهذه الدراسة لعدة أسباب:

- أنه يسمح بفهم التفاعل بين المتغيرات المختلفة (العملات الرقمية، التنظيم المالي، استراتيجيات السوق).
- أنه لا يتطلب بالضرورة القيام بتجارب ميدانية، بل يركّز على تحليل المعطيات الثانوية بطريقة منهجية.
- أنه يوفر مرونة في استخدام أكثر من نوع من البيانات والمصادر.

ثانيًا: مصادر البيانات

تم الاعتماد على البيانات الثانوية باعتبارها المصدر الرئيس لهذه الدراسة.

وتشمل هذه البيانات:

- التقارير الرسمية الصادرة عن البنك المركزي السعودي، وهيئة السوق المالية.
- تقارير المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، ومنتدى الاقتصاد العالمي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- الدراسات والأبحاث المنشورة في المجلات العلمية المحكمة.

- البيانات الاقتصادية المتاحة من منصات تحليل الأسواق العالمية.

ويُعد استخدام المصادر الثانوية خيارًا منطقيًا في ضوء حساسية موضوع العملات الرقمية محليًا، وغياب قواعد بيانات رسمية دقيقة تتعلق بحجم التداول وعدد المستخدمين في السوق السعودي.

ثالثًا: طرق جمع البيانات

تم اتباع أسلوبين رئيسيين لجمع البيانات:

١. المراجعة المكتبية: (Desk Research)

وتشمل مراجعة التقارير المنشورة، والأدبيات العلمية، والتحليلات الاقتصادية التي تتناول موضوع العملات الرقمية في السياق المحلي والدولي.

٢. تحليل محتوى السياسات: (Policy Content Analysis)

ويقصد به دراسة السياسات والتصريحات الرسمية الصادرة عن الجهات التنظيمية السعودية، وتحليل توجهاتها تجاه العملات الرقمية، سواء من حيث التشريعات، أو المواقف العامة، أو مشاريع البنية التحتية الرقمية.

رابعًا: أداة البحث

نظرًا لاعتماد الدراسة على بيانات ثانوية، فقد تم استخدام أداة تحليل محتوى متخصصة تجمع بين:

- التحليل الكيفي: لتفسير النصوص والتوجهات العامة للمؤسسات المالية.

- التحليل الكمي: من خلال الاستفادة من البيانات الرقمية المنشورة (مثل نسب التبني، معدلات النمو، حجم التداول العالمي).

وقد مكّنت هذه الأداة للباحثين من فهم العلاقة بين الظاهرة الرقمية ومتغيرات السوق، دون الحاجة إلى إجراء مسح ميداني قد يكون محدود الفائدة أو غير ممكن في ظل غياب ترخيص رسمي لتداول العملات الرقمية في السعودية.

خامسًا: حدود البحث المنهجية

رغم السعي لتغطية الموضوع بأكبر قدر من الشمولية، إلا أن الدراسة تواجه بعض القيود البحثية، من أبرزها:

- محدودية البيانات الرسمية الدقيقة حول حجم التداول أو عدد المستثمرين في العملات الرقمية داخل السوق السعودي.

- عدم وجود تشريعات واضحة ومعلنة بشكل مفصل من قبل الجهات التنظيمية، مما يفرض على الباحث الاعتماد على التحليل الاستنتاجي.

- تفاوت مستويات البحث العلمي السابق في هذا المجال عربيًا، مما تطلّب التركيز على مصادر دولية لتكميل الصورة.

سادسًا: مبررات اختيار المنهج

يستند اختيار المنهج الوصفي التحليلي إلى كونه الأنسب لموضوع لا يمكن إخضاعه للتجريب المباشر، ويحتاج إلى استقرار معمّق للواقع.

كما أن الاعتماد على البيانات الثانوية يتماشى مع مستوى النضج التنظيمي الحالي في السعودية، الذي لا يسمح بعد بإجراء استبيانات ميدانية مباشرة للمستثمرين في العملات الرقمية.

أدوات الدراسة

في ضوء اعتماد هذه الدراسة على البيانات الثانوية وتحليل الأدبيات والمصادر الرسمية، لم يكن بالإمكان الاكتفاء بأداة واحدة لجمع البيانات وتحليلها، بل استدعت طبيعة الموضوع حسًا منهجيًا دقيقًا لاختيار أدوات متعددة ومتنوعة قادرة على التعامل مع ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد مثل العملات الرقمية. وتأتي أهمية هذا التوجه من كون العملات الرقمية لا تُعتبر مجرد تطور تقني في القطاع المالي، بل تمثل تحولًا اقتصاديًا وسلوكيًا وتنظيميًا واسع التأثير، خاصة في بيئة مثل السوق السعودي التي تتسم بالخصوصية من حيث النظام المالي، والنهج الرقابي، والثقافة الاستثمارية.

وقد تم اختيار الأدوات البحثية بناءً على منهجية وصفية تحليلية، تدمج بين استقرار الواقع وتحليل المعطيات المتوفرة في الأدبيات، بهدف استخلاص أنماط وتوجهات تؤسس لفهم أعمق ومبني على دليل علمي.

كما تمت مراعاة في اختيار الأدوات أن تتناسب مع المرحلة الراهنة من النقاش الرسمي حول العملات الرقمية في السعودية، التي لم تصل بعد إلى مرحلة التطبيق العملي الواسع، وإنما لا تزال ضمن إطار التقييم والمراقبة.

وبالتالي، فإن التوظيف العلمي لهذه الأدوات لا يقتصر على جمع المعلومات فقط، بل يشكل مدخلًا تحليليًا يسمح بتفكيك المفاهيم، وربط المؤشرات، ومقارنة التوجهات، واستخلاص الرؤى الاستراتيجية.

إن شحّ البيانات الرسمية الدقيقة حول تداول العملات الرقمية محليًا، والفراغ البحثي العربي النسبي في هذا المجال، جعل من الضروري توسيع نطاق أدوات الدراسة لتشمل تحليل المحتوى التنظيمي، والمراجعة المكتبية المتعمقة، والمقارنات الدولية، والتحليل الكيفي المتدرّج. وقد جاءت هذه الأدوات لتشكّل معًا إطارًا تكامليًا يثري البحث ويُعزّز مصداقية نتائجه، ويضمن ارتباطها الوثيق بالواقع المحلي من جهة، والمرجعيات العالمية من جهة أخرى.

أولاً: أداة تحليل المحتوى (Content Analysis)

تُعد أداة تحليل المحتوى من أبرز الأدوات النوعية في البحث العلمي، وتُستخدم لاستخلاص المعلومات من النصوص والبيانات المكتوبة، سواء كانت تقارير رسمية أو دراسات أكاديمية أو مواد إعلامية. في هذه الدراسة، تم استخدام تحليل المحتوى لفهم الاتجاهات العامة والرؤى التنظيمية والاقتصادية نحو العملات الرقمية، من خلال مراجعة:

- التصريحات الرسمية للبنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية.
- التشريعات والمواقف المنشورة من الجهات الرقابية.
- محتوى أوراق السياسات والتقارير الصادرة عن منظمات دولية (IMF)، (WEF).
- تحليلات اقتصادية متخصصة في المجالات والدوريات المحكمة.

تُفيد هذه الأداة في استخلاص الأنماط المتكررة، وتحديد المفاهيم المحورية مثل: "التنظيم"، "المخاطر"، "الفرص الرقمية"، "التمويل البديل"، مما يساعد على تقديم تحليل معمق يتجاوز الطرح السطحي أو الإعلامي للموضوع.

ثانياً: أداة المراجعة المكتبية (Desk Research)

تُعد المراجعة المكتبية أداة مركزية في هذه الدراسة، نظرًا لاعتمادها على الأدبيات العلمية والمصادر الموثوقة بدلاً من جمع بيانات أولية ميدانية.

وتتمثل أهمية هذه الأداة في كونها:

- تتيح لنا فهماً تاريخياً وتطورياً لموضوع العملات الرقمية.
- توفر خلفية علمية لبناء الإطار النظري وتحليل الفروض.
- تسدّ الفجوات الناتجة عن غياب الإحصاءات المحلية الدقيقة.

وقد شملت المراجعة المكتبية في هذه الدراسة:

- تقارير البنك المركزي السعودي حول التقنية المالية والتحول الرقمي.
- دراسات خليجية تناولت التحديات القانونية والاقتصادية المرتبطة بالعملات الرقمية.
- أوراق بحثية منشورة في مجلات عربية وعالمية متخصصة.
- مراجعة لرؤية المملكة ٢٠٣٠ خاصة في محاور "اقتصاد رقمي"، و"قطاع مالي مزدهر".

هذه المراجعة أسهمت في تعزيز موثوقية الدراسة وربطها بسياقات متعددة، ما بين المحلي والإقليمي والعالمي.

ثالثاً: أداة التحليل المقارن (Comparative Analysis)

أداة التحليل المقارن مكنتنا من وضع التجربة السعودية في سياق عالمي، من خلال مقارنة السياسات والتشريعات والممارسات الفعلية لدول أخرى متقدمة في المجال الرقمي.

وقد تم التركيز على ثلاث حالات رئيسية:

- الإمارات العربية المتحدة: كنموذج إقليمي لتبني العملات الرقمية، حيث أطلقت أبوظبي ودبي منصات تنظيمية متقدمة.
- سنغافورة: كنموذج عالمي في التنظيم الذكي والمرن للعملات المشفرة، بما يحقق التوازن بين الابتكار والمخاطر.
- الولايات المتحدة: باعتبارها من أكبر الأسواق تداولاً وأثراً على سياسات العملات الرقمية عالمياً، رغم تعدد المواقف التنظيمية داخلها.

وقد ساعد هذا التحليل على إبراز الفروقات بين النماذج التنظيمية، واستنتاج أين تقف المملكة مقارنة بهذه التجارب، وتحديد جوانب القوة التي يمكن البناء عليها والفرص المتاحة للتطور المستقبلي.

رابعاً: أداة التحليل الكيفي (Qualitative Thematic Analysis)

استخدمت الدراسة التحليل الكيفي لفهم المعاني الضمنية للنصوص التنظيمية، وتحليل السياق الذي تصدر فيه التصريحات والمبادرات المالية السعودية.

وركّز التحليل الكيفي على استخلاص "الموضوعات الرئيسة" أو "القيمات"، ومنها:

- نظرة الجهات الرسمية للعملات الرقمية: تحفظ مقابل تقييم.
 - دور الشباب في قيادة التحول المالي الرقمي.
 - العلاقة بين العملات الرقمية ورؤية ٢٠٣٠.
 - التوازن بين الابتكار المالي والرقابة المصرفية.
- هذا التحليل وقّر مدخلاً غير رقمي لفهم طبيعة السوق وسلوك الفاعلين فيه، بما يتجاوز البيانات الإحصائية، ويعتمد على السياق الاجتماعي والثقافي المحلي.

خامساً: الأداة التكاملية متعددة المصادر (Integrated Multi-Source Tool)

تمثل هذه الأداة خلاصة التوجّه المنهجي في الدراسة، حيث لم يتم الاعتماد على مصدر واحد فقط، بل تم الدمج بين:

- المحتوى المكتوب.

- التوجهات التنظيمية.

- الدراسات السابقة.

- المقارنات الدولية.

- التحليل الاجتماعي والسلوكي.

هذا الدمج منح الدراسة مرونة في تفسير النتائج، وعمقاً في الطرح، ومصادقية علمية تتناسب مع محدودية البحوث العربية التي تتناول العملات الرقمية من زاوية محلية سعودية.

حدود الدراسة

في سياق تناول العملات الرقمية وتأثيرها على استراتيجيات السوق السعودي، تبرز الحاجة إلى تحديد الحدود البحثية بشكل منهجي يوضح نطاق التحليل، ويضبط الإطار المفاهيمي والمعرفي الذي تمت المعالجة ضمنه.

ولا تُعد هذه الحدود تقليصاً للموضوع، بل تشكّل عنصراً أساسياً في البناء العلمي، يُسهم في تحقيق التركيز المنهجي، وضمان التماسك في عرض النتائج وتفسيرها.

وقد تنوّعت الحدود ما بين موضوعية، ومنهجية، وزمنية، وجغرافية، ومعلوماتية، وتنظيمية، بما يعكس خصوصية الطرح والسياق المحلي، ويمنح التحليل طابعاً واقعياً ومضبوطاً بظروف البحث وبيئته.

أولاً: الحدود الموضوعية (Scope of Subject)

تتمثل الحدود الموضوعية في تركيز الدراسة على العملات الرقمية كأداة مالية واقتصادية، دون التوسّع في جميع جوانب التكنولوجيا المرتبطة بها، مثل البلوك تشين أو التشفير أو الشبكات اللامركزية من الزاوية التقنية. وقد تم استبعاد الجوانب التقنية المعقّدة عمداً، لأنها تتطلب تخصصاً تقنياً بحثاً لا يتناسب مع الهدف الاقتصادي والإستراتيجي للدراسة.

كذلك لم تشمل الدراسة الأصول الرقمية الأخرى مثل:

- الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)

- الأصول المرمّزة (Tokenized Assets)

- العقود الذكية (Smart Contracts)

وتم الاكتفاء بالتركيز على العملات الرقمية المشفّرة، مثل:

البيتكوين، الإيثريوم، الريبل، والعملات الرقمية المحتملة الصادرة عن البنوك المركزية (CBDCs)

ثانيًا: الحدود المنهجية (Methodological Boundaries)

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستفيدة من أدوات تحليل البيانات الثانوية.

لم تُجر استبانات أو مقابلات ميدانية أو اختبارات تجريبية، نظرًا لعدة اعتبارات:

- غياب الإطار القانوني الرسمي الذي يجيز إجراء بحوث ميدانية مباشرة عن العملات الرقمية داخل المملكة.
 - صعوبة تحديد عينة مُمثلة من مستخدمي العملات الرقمية محليًا بسبب عدم ترخيص التعامل بها حتى الآن.
 - عدم وجود منصات رسمية سعودية تسمح بجمع بيانات كمية موثوقة عن التداولات الرقمية الفردية.
- كما أن التحليل الذي تم الاعتماد عليه في الدراسة يغلب عليه الطابع النوعي والنظري، ويستند إلى تحليل سياسات، ورصد مواقف رسمية، ومراجعة أدبيات سابقة.
- وبالتالي فإن هذه الحدود تجعل النتائج أقرب إلى التفسير الاستنتاجي منها إلى نتائج مبنية على تجارب إحصائية مباشرة.

ثالثًا: الحدود الجغرافية (Geographical Delimitations)

تقتصر هذه الدراسة على السوق المالي السعودي، ممثلًا في:

- سياسات البنك المركزي السعودي (ساما)
- توجهات هيئة السوق المالية
- البيئة الاستثمارية المحلية
- التشريعات المرتبطة بالأصول الرقمية في المملكة

لم تمتد الدراسة إلى الأسواق الخليجية أو العربية الأخرى إلا في إطار المقارنة التحليلية، مثل الإشارة إلى تجربة الإمارات، أو السياسات الدولية كأمثلة داعمة.

وقد فُضِّل هذا التقييد الجغرافي من أجل ضمان تركيز التحليل، واستهداف صانع القرار السعودي بشكل مباشر.

رابعًا: الحدود الزمنية (Time Frame)

تغطي الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠١٧ حتى ٢٠٢٤، حيث شهدت هذه المرحلة تطورات متسارعة في التعامل مع العملات الرقمية على المستوى العالمي، وبداية ظهور الاهتمام بها داخل المملكة.

- في عام ٢٠١٨ بدأت لجنة مكافحة جرائم غسل الأموال في السعودية بالتصريح بمخاطر العملات الرقمية.

- وفي ٢٠١٩-٢٠٢٠ بدأت مبادرات "فنتك السعودية" لدعم بيئة الابتكار المالي.
 - أما عام ٢٠٢١ فقد شهد أول تعاون علني بين ساما والبنك المركزي الإماراتي في تجربة عملة رقمية مشتركة (مشروع عابر).
 - وبحلول ٢٠٢٣-٢٠٢٤، تزايدت وتيرة التصريحات الرسمية حول الرقابة والتنظيم.
- وقد تم الاكتفاء بهذه الفترة لأنها تمثل الإطار الزمني الأكثر ثراءً بالمعطيات، كما أنها تتماشى مع المدة التي بدأت فيها العملات الرقمية تتحول من ظاهرة عالمية إلى موضوع محل نقاش محلي فعلي.
- خامسًا: الحدود القانونية والتنظيمية
- تُعد الحدود التنظيمية من أبرز التحديات التي واجهتها الدراسة، حيث:
- لا توجد تشريعات سعودية واضحة ومعلنة تنظم تداول العملات الرقمية للأفراد.
 - يحظر البنك المركزي السعودي التعامل أو الترويج لها حتى اللحظة.
 - السوق السعودي لم يُطلق بعد عملة رقمية رسمية أو منصة تداول مرخصة.
- كل ذلك يجعل من الصعب الوصول إلى بيانات موثوقة حول حجم السوق الرقمي الفعلي داخل المملكة، ويحدّ من إمكانية مقارنة التجربة السعودية مع نماذج أكثر تحرراً وتشريعاً في هذا المجال.
- سادسًا: الحدود المعلوماتية والمعرفية
- نظراً لحدائث الموضوع، تُعد المعلومات المتوفرة باللغة العربية حول العملات الرقمية وتطبيقها في السوق السعودي محدودة نسبياً، سواء في المؤلفات أو قواعد البيانات الأكاديمية أو الدراسات المتخصصة.
- وقد تطلّب هذا من الباحث اللجوء إلى مصادر أجنبية ومنظمات دولية، ثم إعادة إسقاط نتائجها وتحليلها وفق الخصوصية السعودية.
- كما أن قلة البيانات الإحصائية الدقيقة المتعلقة بعدد المستثمرين الرقميين في السعودية، أو حجم التدفقات المالية المرتبطة بالعملات الرقمية، تُشكّل أحد المعوّقات المنهجية التي أثّرت على مدى تفصيل بعض جوانب الدراسة.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. البنك المركزي السعودي. (2023). *تقرير التقنية المالية في المملكة*. الرياض: البنك المركزي.
٢. هيئة السوق المالية. (2023). *التقرير السنوي حول التطورات التنظيمية في السوق المالية السعودية*. الرياض: هيئة السوق المالية.

٣. العتيبي، فهد. (٢٠٢١). التحوّل الرقمي في القطاع المالي السعودي. *مجلة الاقتصاد والتمويل*، العدد (٣٤)، ص. ٤٥-٦٣.

٤. الخالدي، ناصر. (٢٠٢٢). العملات المشقّرة والتحديات القانونية في الخليج العربي. *مركز الخليج للدراسات المالية*.

٥. يوسف، محمد، وآخرون. (٢٠٢٠). مخاطر البيتكوين في بيئات الأسواق الناشئة. *مجلة دراسات اقتصادية*، المجلد (١٨)، العدد (٢)، ص. ١١٢-١٣٧.

٦. برنامج فنتك السعودية. (2022). *التقرير السنوي لفينتك السعودية*. الرياض: البنك المركزي وهيئة السوق المالية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

٧. International Monetary Fund. (2023). *Digital Currencies and Monetary Policy: Opportunities and Risks*. IMF Publications.

٨. World Economic Forum. (2022). *The Future of Financial Infrastructure: How Blockchain Can Reshape Financial Services*. Geneva: WEF.

٩. Nakamoto, S. (2008). *Bitcoin: A Peer-to-Peer Electronic Cash System*. [White Paper]. Retrieved from: <https://bitcoin.org/bitcoin.pdf>

١٠. Financial Action Task Force (FATF). (2021). *Updated Guidance for a Risk-Based Approach to Virtual Assets and VASPs*. Paris.

١١. Bank for International Settlements. (2022). *CBDCs: A New Era of Central Bank Money*. BIS Reports.

